3

هل للرأي العام في الشرق الأوسط أية أهمية؟

حين اجتمعت مصر وإسرائيل في كامب ديفيد، ميريلاند، في أيلول من العام 1978 للتفاوض حول بنود اتفاقية السلام، كان لمواجهةٍ مبكرة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن والرئيس المصري أنور السادات أن تدفع بالرئيس الأميركي جيمي كارتر إلى الفصل بينهما طوال قَدْرٍ كبيرٍ من تلك المفاوضات. ولقد دارت تلك المواجهة في جزءٍ منها حول مدى سيطرة السادات على المشاعر الشعبية المصرية إذا ما أقام تلك المفاوضات إلى تسوية مع إسرائيل. ويتذكّر كارتر أنّ بيغن كان يرى أنَّ "من الممكن للسادات أن يتلاعب بالشعب المصري بسهولة، وأنّه، قادر على تشكيل قناعاته ومواقفه[17]". ولقد أورد بيغن مثالاً على ذلك كيف تمكّن السادات من إقناع شعبه بأنَّ السوفييت أخلص الأصدقاء، ثم وصفهم لاحقاً بأنهم ألدّ أعداء مصر. أمّا ردّة فعل السادات فتمثّلت بغضبٍ كان متوقّعاً.

---

17 ـ جيمي كارتر، ***الوفاء بالوعد*** (تورنتو، نيويورك، لندن، سيدني، بنتام بوكس، 1982)، ص 358.

هذا الرأي الذي عبّر عنه مناحيم بيغن - من أنَّ الحكومات السلطوية في المنطقة قادرة على أن تشكّل الرأي العام متى أرادت، أو أن تقاومه على الأقلّ كلما كان ذلك ضرورياً - هو رأي راح يجد له الكثير من الأنصار في الولايات المتحدة منذ حرب الخليج في العام 1991. فحين أفلحت الحكومات العربية في التغلّب على المعارضة الشعبية الواضحة لشنّ حرب على العراق بالانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، اهتزّت كثيراً فكرة أن يكون للرأي العام العربي تلك الأهمية الكبيرة في صياغة السياسة العامة. وفي شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في 31حزيران 2002، بشأن احتمالات الحرب مع العراق، أشار فؤاد عجمي، المحلّل المختصّ بقضايا الشرق الأوسط، بأنّ على الولايات المتحدة أن تترك قضية الرأي العام العربي للحكومات العربية، مضيفاً أنّهم "لا يعرفون كيف يطوّرون شعوبهم...لكنهم يعرفون كيف يبقون في السلطة، تلك هي اللعبة برمّتها[18]".

والحال، أنَّ ثمّة قدراً كبيراً من الصحّة في القول أن الحكومات العربية لم تكن بارعة إلاّ في الحفاظ على بقائها. فسجلّها حافل على هذا الصعيد: فالنظام الذي حكم مصر منذ الإطاحة بالملكية في العام 1952 لا يزال في موقعه على الرغم من عقودٍ من الاضطرابات، كحرب العام 1956، والهزيمة الساحقة

---

18 - من استماع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ حول العراق (مأخوذاً من C-SPAN broadcast)، 31 تموز 2002.

في العام 1967، وحرب الاستنزاف في 1969 - 1970، وحرب العام 1973. وعلى الصعيد السياسي، نقل النظام المصري شعبه من التحالف مع الاتحاد السوفيتي إلى التحالف مع الولايات المتحدة. أما إقليمياً؛ فقد تحولت مصر من بطلة القومية العربية والقضية الفلسطينية إلى أول بلد عربي يقيم سلاماً مع إسرائيل ويُطْرَد من الجامعة العربية. وعلى مدى كثير من هذه السنوات، كانت إمكانيات مصر الاقتصادية مزعزعة ومكشوفة. ومثل هذا الخليط المتفجّر هو ما يدفع الباحثين في العادة لأن يتوقعوا اضطراباً سياسياً متواصلاً، لكن النظام المصري لا يزال في موقعه دون أن يتهدّد بقاءَه أيّ خطر واضح.

وبالمثل، فقد حكمت الأسرة الهاشمية الأردن منذ قيامه تحت الانتداب البريطاني في العام 1920، على الرغم من أنَّ هذه العائلة تعود في أصولها إلى الحجاز في العربية السعودية. والأردن، ذلك الوطن الصغير، الفقير، المحاط بجيران أقوياء، مثل العراق وسوريا وإسرائيل والعربية السعودية، هو الذي تحمّل الشطر الأكبر من عبء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعد حربي 1948 و1967. كما فقد سيطرته على الضفة الغربية التي آلت إلى إسرائيل، وواجه ما يرقى لأن يكون حرباً أهلية مصغّرة مع الفلسطينيين في العام 1970. وبعد حرب الخليج عام 1991 خسر اقتصاده الكثير. وخلال تلك الحرب، أخفق في الانضمام إلى التحالف الذي قادته أميركا، على الرغم من كونه واحداً من أقرب أصدقاء أميركا

في الشرق الأوسط. أمّا شعبه فلا يني يعبّر عن غضبه الشديد إزاء السياسة الخارجية الأميركية، خاصةً حين يتعلّق الأمر بالأحداث في فلسطين، على ضفة الأردن الأخرى. غير أن الملكية الهاشمية لا تزال، وعلاقاتها الرسمية مع أميركا هي علاقات صداقة ومودّة كما كانت على الدوام.

وتتكرر قصة استمرار النظام هذه في أماكن مثل المغرب وتونس وحتى ليبيا، حيث لا يزال معمر القذافي في سدّة السلطة منذ العام 1969. وفي سوريا، لا يزال نظام البعث القومي العربي العلماني في مكانه منذ أواسط ستينيات القرن العشرين. أمّا في الخليج العربي، فإن كلّ الأنظمة التي بزغت عند تأسيس تلك الدول لا تزال في سدّة السلطة. وفي العراق، نجا النظام البعثيّ الذي حكم الدولة منذ أواسط ستينيات القرن العشرين إلى انهيار صدام حسين من عدد من الكوارث الاستثنائية، بما في ذلك حرب مع إيران دامت ثمانية أعوام وسقط فيها مئات ألوف الضحايا العراقيين ونقلت البلد من الثراء إلى مشارف الإفلاس. كما نجا بعد الهزيمة التي ألحقها به التحالف الذي قادته الولايات المتحدة عام 1991، تلك الهزيمة التي التهمت كثيراً من الضحايا الجديدة وأدّت إلى مزيد من الدمار الاقتصادي، ونجا على الرغم من عَقْدٍ من العقوبات الاقتصادية التي لم يسبق للمجتمع الدولي أن فرض ما يماثلها من حيث تشدّدها وصرامتها. ومثل هذا السجلّ اللافت هو ما يفسّر لماذا يقترح كثير من المحللين المختصّين بالشرق الأوسط

استراتيجيةً تتجاهل مشاعر الجماهير وتركّز على ترغيب الأنظمة وترهيبها في الوقت الذي تترك فيه لهذه الأنظمة أن تهتمّ بالحفاظ على بقائها.

بيد أنَّ ذلك خاطئ. فلا شك أنَّ من الواجب التعامل مع الأنظمة قبل أي أحد آخر، لأنَّ الدولة تبقى اللاعب الأساسي في السياسة الدولية. غير أنَّ هنالك أسباباً مهمّة تدفع إلى عدم تجاهل الرأي العام. وأول هذه الأسباب هو أنَّه لم يحصل قط، حتى في عصر الإعلام المحدود، أن كان الرأي العام في الشرق الأوسط بلا أيّ تأثير على سياسة الدول، ذلك أنَّ الأنظمة جميعاً معنيّة ولو جزئياً بالحفاظ على شرعيتها الشعبية. وثاني هذه الأسباب، هو أنَّ عولمة تكنولوجيا الإعلام قد ذهبت بقَدْرٍ كبير من احتكار الأنظمة لأداة مهمّة من أدوات السيطرة كانت في السابق في متناولها وتحت تصرفها. أما ثالث هذه الأسباب، وكما أوضحت بصورة مرعبة تلك الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، فهو أنَّ تهديد الإرهاب يصدر قبل كل شيء عن فاعلين خارج الدولة. ففي حقبةٍ تضاءلت فيها قدرة الدول على ضبط تدفّق تكنولوجيا السلاح والمعلومات، زادت على نحوٍ دراماتيكي قدرة الساخطين من الأفراد والجماعات على إنزال ضربات أليمة بتلك الدول. كما انّه لم يعد مؤكّداً كما كان من قبل ما إذا كان بمقدور الدولة أن تقمع المعارضة، التي تزيد الغضب العام، وأن تحتوي الإرهاب في الوقت ذاته.

عامل الشرعية

على الرغم من سجلّ الاستقرار الذي تتمتّع به أنظمة المنطقة، فقد كان هنالك أيضاً حوادث لافتة من المعارضة الملازمة لهذا الاستقرار. وبصرف النظر عن المنطق في قول مناحيم بيغن إنَّ على السادات أن يتجاهل شعبه، فقد دفع الرئيس المصري في النهاية حياته ثمناً لشجاعته. وعلى الرغم من ندرة الثورات في التاريخ، وندرتها الأكيدة في الشرق الأوسط، إلاّ أنهل تحصل، وغالباً ما يكون ذلك على نحوٍ غير متوقَّع. فشاه إيران الموالي لأميركا، والذي أفلح في الظاهر في إقامة دولة متينة البنيان ذات أجهزة أمنية فاعلة وباطشة، أطاحت به ثورة شعبية قادها رجال الدين في 1979، وهي ثورة كانت لها عواقبها المهمّة على سياسة إيران الخارجية، والسياسة الإقليمية، والمصالح الأميركية. أمّا معارضة الملك حسين، ملك الأردن وحليف أميركا في المنطقة، للتحالف الذي قادته أميركا ضد العراق في العام 1991 فكان مرتبطاً بحساباته التي مفادها أنّه ما كان ليقوى بغير ذلك على تلافي غضبة شعبه. وإذا لم يكن ثمة شكّ في أنَّ أنظمة المنطقة قد أفلحت مزيداً من الفلاح في الحفاظ على بقائها في السنوات الأخيرة، إلاّ أنَّ فترة الاضطراب وغياب الاستقرار في المنطقة بعد أزمة السويس عام 1956 كانت قد أدّت إلى الإطاحة بالملكية الموالية للغرب في

العراق؛ وبزوغ النظام البعثي القومي العربي، في سوريا؛ وتهديداتٍ كبيرة للحكومات الموالية للغرب في المنطقة، خاصةً في لبنان والأردن. أمّا منذ ذلك الحين فقد أفلحت الأنظمة في تعزيز سلطتها، سواء من خلال خلق هويّات أمتن لدولها أم من خلال إقامة أجهزة أمنية فاعلة غدت خط الدفاع الأول عن هذه الأنظمة. ولذا، من الواضح أنّه حين تسير أنظمة المنطقة ضد أماني شعوبها، لا تفلح في ذلك إلاّ بقدر ما تستخدم الوسائل القسرية الفاعلة.

والحال، أنَّ قدرة أنظمة المنطقة على التغلّب على المعارضة والانشقاق من خلال أجهزة الدولة الأمنية الفاعلة هي في القلب من ذلك المنطق الذي يثق بأنَّ هذه الدول يمكن أن تتجاهل رغبات شعوبها وتستخفّ بها. غير أنّه حتى في تلك الأيام التي كانت فيها دول كثيرة تكاد تحتكر الإعلام، كان مدى إقرار الجمهور بشرعية النظام واحداً من العوامل الدائمة التي تدخل في الحسابات الرسمية. ففكرة الشرعية هذه هي فكرة أساسية: ففي أميركا نحن نعتبر من المسلمات أنَّ حكومتنا شرعية نظراً للشرعية التي يسبغها نظامنا الانتخابي على ممثّلينا المنتخبين. وحتى حين ينال رؤساؤنا درجات منخفضة من القبول، فإنَّ معظم الأميركيين لا يشككون بشرعيتهم قبل انتهاء فترتهم. وإذا ما كانت الشعبية مهمّة، فإنَّ الشرعية هي أكثر أهمية. ونظراً لغياب الشرعية الانتخابية في كثير من أرجاء الشرق الأوسط، فإنَّ من الصعب أن نميز بين الشعبية والشرعية. حيث تكون الأنظمة شرعية بقدر ما تُرى على أنها تخدم القضايا التي تدافع عنها شعوبها.

وقضية الشرعية هذه تعقّد ممارسة النظام للقوة بطريقتين اثنتين. أولهما، أنّه كلما ازداد شعور نظامٍ ما بأنه ليس شرعياً، كان عليه أن يستخدم المزيد من مصادر القمع. والأمر أشبه بالسباحة ضدّ تيار سريع. فمثل هذه الاستراتيجية تضغط على مصادر النظام المتاحة وتخلق شكّاً بشأن الحدّ الذي سيبدأ عنده عناصر أجهزة الدولة الأمنية، الذين هم أيضاً وفي النهاية أعضاء في المجتمع، بالتعاطف مع الشعب أكثر من تعاطفهم مع النظام. ففي العام 1979، على سبيل المثال، كان واحداً من الأسباب الأساسية لانتصار الثورة الإيرانية أنّ أقساماً من الجيش، خاصةً طلاب الضباط في القوى الجوية، قد انضمت إلى الثورة وواجهت سواها من القوات العسكرية. أمّا الشرعية فتتيح استخداماً أنجع للمصادر التي تزيد من قدرة النظام على الاحتفاظ بالسلطة.

وتتمثّل الطريقة الثانية في أنّ الشرعية توفّر سنداً واقياً في لحظات الأزمة بمنحها الأنظمة مزيداً من الوقت حين يكون ثمّة نقص مؤقّت في قدراتها القمعية. ومن الأمثلة اللافتة على ذلك قدرة الرئيس المصري جمال عبد الناصر على تخطّي الهزيمة الساحقة التي ألحقتها به إسرائيل عام 1967. فبينما كانت المقاتلات الإسرائيلية تحلّق بحرية في سماء القاهرة، استقال عبد الناصر من منصبه كرئيس، في نقلةٍ تكتيكيةٍ ربّما. وخلال ساعات نزل ملايين المصريين إلى الشوارع يطالبونه بالعدول عن استقالته. ومع أنّ أنظمة الشرق الأوسط، شأن غيرها من الأنظمة، تكون

مدفوعة بالحاجة إلى البقاء قبل كلّ شيء، فتحتفظ لذلك بقدرات قمعية كبيرة، إلاّ أنَّ أحداً لا يمكنه أن يجرؤ على تجاهل مسألة الشرعية.

وحين تتّبع أميركا استراتيجيةً تتجاهل المشاعر الشعبية في المنطقة، لا ينبغي أن يكون لدينا وهم بشأن الوسائل التي ستستخدمها الأنظمة في استيعاب مثل هذه السياسات: مزيدٌ من القمع. ولقد وجدنا، خلال حرب الخليج 1990، أنّ أنظمةً مثل الأردن الذي كان قد استجاب لدعواتنا المبكرة إلى الديمقراطية السياسية، وكان عليه بذلك أن يكون أكثر حساسية للرأي العام، قد مال إلى معارضة سياسات الولايات المتحدة، أما أولئك الذين ساندوا سياسات الولايات المتحدة فقد مالوا إلى المزيد من القمع بغية الحفاظ على ذلك النهج غير الشعبي.

أثر الثورة الإعلامية

غير أنَّ علينا ألاّ نستخفّ قطّ بالمصادر التي أُتيحت لدول المنطقة في التغلّب على المعارضة الشعبية. ولقد تمثّل واحد من هذه المصادر في السيطرة على الإعلام، الأمر الذي ساعد الأنظمة على تشكيل الرأي العام فضلاً عن احتوائه. فأحد السُّبل لتخفيف القلق من الرأي العام هو العمل على تشكيله، ولطالما كانت لدى أنظمة المنطقة تلك القدرة الكبيرة على صياغة التصورات والتوقّعات العامة بطريقةٍ تحدّ من خطر المعارضة وتهديدها.

بل إنّ الأنظمة كانت تستخدم الإعلام في التأثير على السياسة عبر حدود الدول العربية منذ أواسط القرن العشرين. وقبل فترة طويلة من قيام الثورة الإعلامية في تسعينيات القرن العشرين، كانت الأنظمة والجماعات دون الوطنية تستخدم الإعلام في دفع قضاياها قُدُماً إلى الأمام. ففي الخمسينيات والستينيات، استخدمت مصر برامج إذاعية فعّالة، خاصةً في "صوت العرب"، لبثّ رسالتها العروبية الجامعة في أرجاء المنطقة وإسقاط الأنظمة المحافظة، في حين لم يكفّ خصومها عن محاولة التشويش على ضروب البثّ هذه. أمّا إسرائيل فقد قدّمت برنامجاً إذاعياً باللهجة الشعبية المصرية، مستخدمةً يهود إسرائيليين من منبت مصري، بغية إسقاط النظام المصري في ستينيات القرن العشرين.

وفي السبعينيات من ذلك القرن، استخدم الثوريون المسلمون في إيران أشرطة التسجيل لنشر رسالة زعيمهم، آية الله روح الله الخميني، بين الشعب الإيراني على الرغم من احتكار الدولة لوسائل الإعلام. كما كان لبريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة إذاعات يبلغ بثّها مساحة واسعة من المنطقة، وتشتمل على برامج بالعربية، غير أنَّ أياً من هذه البرامج لا يداني في مداه وتنوعه ما نجده لدى وسائل الإعلام المتاحة اليوم للمستهلكين العرب. ولم تكن الأنظمة في أيّ يوم من الأيام أقلّ قدرة على التحكّم في تدفّق المعلومات ووصولها إلى شعوبها مما كانت عليه في السنوات الأخيرة.

لقد آذنت حرب الخليج في العام 1991 بظاهرة الـ CNN: التغطية الإعلامية المباشرة على اتّساع العالم. وآذنت هجمات العام 2001 على الولايات المتحدة بحقبة الجزيرة، الفضائية القطرية التي يمكن مشاهدتها في أرجاء العالم العربي وفي كثير من المناطق الأخرى. فخلال عقد واحد من السنين قامت ثورة حقيقية في مجال الإعلام، مع انخفاض سريع في كلفة الصحون الفضائية وانتشارها في المنطقة، ومع ضروب من التقدّم في وسائل الإعلام المطبوعة أتاحت طباعة الصحف في بقاع كثيرة من العالم في الوقت ذاته، وبروز المقاولين الخاصين الذين سعوا إلى استثمار هذه الظواهر وإطلاق مشاريعهم الإعلامية الخاصة طلباً للمجد والربح على حدٍّ سواء. ولقد قوّضت هذه الثورة إلى حدٍّ بعيد قدرة الأنظمة على التحكّم بتدفّق المعلومات إلى مجتمعاتها، على الرغم من بقاء معظم المنافذ الإعلامية في الشرق الأوسط تحت سيطرة هذه الأنظمة.

ومن المهمّ أن نفهم طبيعة هذه الظاهرة ولماذا فرضت مثل هذا التحدي على الأنظمة في العالم العربي. فاستطلاعات الرأي تبيّن أنَّ الجزيرة هي الأكثر مُشَاهَدَةً في العالم العربي قياساً بغيرها من المحطّات، حتى إنّها استقطبت في أمكنةٍ، مثل العربية السعودية، مشاهدي نشرات الأخبار في القنوات السعودية، إلا أنها ليست الوحيدة بأيّ حال من الأحوال. والواقع، أنَّ نجاح الجزيرة يعود إلى الخيارات غير العادية التي غدت متاحة للعرب

حين يديرون أجهزة تلفزيوناتهم أو يصغون إلى محطّاتهم الإذاعية. ومثل هذه الخيارات تجبر وسائل الإعلام في النهاية على أن تكون أكثر اهتماماً بالمستهلك.

وفي النقاش الأميركي لدور الجزيرة وسواها من وسائل الإعلام، جرى التركيز على ما اعتُبِرَ انحيازاً مقصوداً من قِبل المحطّة ومعلّقيها باتجاه تغذية المشاعر المعادية لأميركا. وكان ثمة أدلّة على أنَّ من شاهدوا برامج هذه المحطة قد تكونت لديهم انطباعات عن أميركا أسوأ من الانطباعات المتكونة لدى سواهم. وكانت هنالك تلك الواقعة الأكيدة المتمثّلة بأنَّ هذه المحطّة قد بثّت خطابات بن لادن، ودعت متعاطفين معه إلى النقاش مع خصومه، واستضافت ممثّلين لنظام طالبان. كما أنّها ألقت الضوء على الضحايا المدنيين بين المسلمين في أفغانستان أكثر بكثير مما فعل التلفزيون الأميركي، وعبّر كثير من ضيوفها وزوّارها من أرجاء العالم العربي عن نقد شديد للولايات المتحدة، خاصةً في فترات العنف في المناطق الفلسطينية. وقد أدّى هذا الانحياز الظاهر إلى تذمّر حكومة الولايات المتحدة، على الرغم من دعواتها إلى حرية الإعلام في الشرق الأوسط، وإلى الطلب من الحكومة القطرية أن تغيّر المحطة لهجتها. وهذه المعضلة ـ حيث التشجيع على حرية الإعلام من جهة أولى والطلب إلى الحكومات أن تكبح هذه الحرية من جهة أخرى ـ أو جزها على نحوٍ بليغ السفير كريستوفر روس، وهو واحد من الدبلوماسيين الأميركيين القلائل الذين

يتكلمون العربية بطلاقة، حيث ظهر على الجزيرة ليدافع عن موقف الإدارة: " أنتم في الجزيرة تعلمون أنه منذ انطلاق الجزيرة، كانت الإدارة الأميركية من أشدّ المعجبين بهذه القناة. غير أنّه من الصحيح أيضاً أنّ بعض المسؤولين الأميركيين قد عبّروا، في أوقات محددة، عن قلقهم من أنَّ الجزيرة كانت تبثّ بصورة منتظمة بيانات كتبها مسؤولو منظمة القاعدة. وقد اعتبرت الحكومة الأميركية هذا الأمر رسالة تحرّض على العنف[19]".

صحيحٌ أنَّ الجزيرة، شأن معظم القنوات الإعلامية، قد يكون لها جدول أعمالها الخاص؛ وأنَّ كادرها، شأن الكادر الموجود في معظم المصادر الإعلامية، يمتلك مهارة مهنية متفاوتة؛ وأنَّ بعض مراسليها في أوقات الألم والمأساة يجدون صعوبة في الفصل بين التقرير والتعليق. غير أنَّ هذه المحطة عموماً أنجزت عملاً أفضل بكثير مما أنجزته معظم القنوات في المنطقة، و أفضل مما أنجزته بعض القنوات في مناطق أخرى من العالم. والقضية الفعلية هي مدى مسؤولية السياسة الإعلامية أو التغطية عن مواقف الجمهور العربي في قضايا ترتبط بالسياسة الخارجية. فثمة سوء فهم لما تمثّله ظاهرة الجزيرة: فهي تعكس الرأي العام أكثر مما تشكّله. وهي تفلح في شطر كبير من ذلك لأنّها تتحسّس المواقف العامة وتستجيب لها. وهذه حقبةٌ جديدة في البثّ في الشرق الأوسط.

---

19 ـ ظهر روس على الجزيرة في برنامج *الاتجاه المعاكس* في 20 تشرين الثاني 2001(بعد تفجير مكتب الجزيرة في أفغانستان في 13 تشرين الثاني 2001).

في تلك الأيام حين كانت الأنظمة تكاد تحتكر وسائل الإعلام ضمن حدودها، كان جمهور هذه الوسائل جمهوراً أسيراً. وكان هدف تلك الوسائل واضحاً: أن تبرز صورةً تساعد النظام على البقاء في السلطة. كان الإعلام أداة مهمّة من أدوات السياسة في متناول الحكّام وتحت تصرّفهم. ولذلك، كان من الشائع أن يكرّس قسم كبير من الأخبار، بل أهمّ الأخبار، لإظهار حاكم يصافح شخصياً كلّ فرد بعينه من بين العشرات من أصحاب المناصب، دون أن يرافق ذلك أيّ شيء سوى خلفية موسيقية. فبصرف النظر عمّا كان الجمهور يريد أن يراه، لم يكن أي حاكم يريد أنْ يوجّه إهانة لأي حاكم محلّي مهمّ بإبقائه خارج الصورة.

مثل هذه الضروب من البثّ لا تزال موجودةً إلى اليوم، غير أنّ قلّة قليلة من البشر، لعلّها لا تعدو أن تكون أولئك المسؤولين وعائلاتهم، هي التي تشاهدها بعد أن أُتيح للجمهور الخيار. ومع انتشار القنوات الإعلامية وكثرتها، سواء منها الحكومية أم الخاصة، ومع اتّساع دخول الجمهور إلى هذه القنوات، كان أن تغيّرت طبيعةُ استراتيجيةِ البثّ. فقد غدت الآن ضمان حصّة أكبر في سوق العالم العربي. وبصورة أساسية، فقد نجمت غلبة القنوات الإعلامية الناجحة في الشرق الأوسط عن كونها فهمت منطق سوق الاستهلاك الجديد. فمحطّات مثل MBC والجزيرة كانت خلاّقة في محاولتها فهم ما يتطلّع إليه المستهلك العربي. أما تلفزيون

أبو ظبي، الذي حاول أن ينافس هذه القنوات، فقد أعاد إصلاح برامجه بعد قيامه بعمليات استطلاع عميقة لآراء المستهلكين. وباختصار، فإنّ الجمهور العربي، شأنه شأن المشاهدين الذين لديهم خياراتهم في أيّ مكان آخر، يتحوّل إلى المحطات التي تقدّم المُنْتَج الذي يروقه ويتجاوب مع آرائه و أسلوبه أكثر من سواه. وحين تخفق هذه المحطات في تقديم ذلك، فإنّ المستهلكين يتحولون إلى مكان آخر. إنه منطق السوق.

ولقد تغيّر كثيراً حجم السوق ذاته في العالم العربي خلال العقد الماضي. فمع التقدم التكنولوجي الجديد، خاصةً في مجال الأقمار الصناعية، غدا من الممكن لمحطةٍ في بلد صغير مثل قطر أن تصل إلى كلّ مكان. كما أنّ كثيراً من المحطات راحت تبثّ على الإنترنت في الوقت ذاته. وقد أعادت هذه الظاهرة تعريف "مستهلك" وسائل الإعلام هذه. ففي حين كانت معظم وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومات معنيّة في الماضي بسوقها المحلّي في بلدها العربي الخاص قبل أيّ شيء آخر، بغية الارتقاء بهوية الدولة وتدعيم سلطة النظام، فإنّ وسائل الإعلام الجديدة تنظر إلى العالم العربي برمّته على أنّه سوقها المحتمل. فالسوق في هذه الحالة يتحدّد باللغة: فكلّ من يتكلّم العربية، بصرف النظر عن مكان عيشه أو عيشها، هو مستهلك محتمل. هكذا، لم يَعُدْ مستهلك القنوات الإعلامية المتنافسة قَطَرياً أو مصرياً أو أردنياً أو سعودياً أو ما شابه، بل غدا "العربي". ولذلك، كان لا

بدّ للقناة الناجحة، بغية الوصول إلى القطاع الأكبر من السوق، من أن تتوجّه إلى أكبر عدد ممكن من العرب عبر الحدود. ولكي يكون لها ذلك، كان لا بدّ لهذه القناة من أن تركّز على قضايا يتقاسمها كثير من العرب وتتجاوب مع القسم الأكبر من الجمهور العربي. ومثل هذه القضايا غالباً ما تكون مسائل تُعْنَى بالهوية الجمعية والسياسة الخارجية، خاصة الصراع العربي الإسرائيلي.

ومن الضروري أن ننظر إلى حساسية وسائل الإعلام الناجحة هذه من منظور تاريخي. فلقد تلقّت الجزيرة انتقادات واسعةً لأنها أكثر عداءً لإسرائيل من سواها من المحطات. كما انتُقِدَت بعد 9/11 أيضاً لأنها معادية لأميركا. غير أنّ الجزيرة، في أواخر تسعينيات القرن العشرين، حين بدت المفاوضات الفلسطينية تسير قُدُماً ورأى الكثيرون أنّ السلام أكيد ومحتوم، كانت أول قناة إعلامية تدعو ممثّلين لإسرائيل إلى الظهور في برامجها. كما كانت أول قناة لها مراسل يغطي جلسات البرلمان الإسرائيلي، الكنيست، وينقل كيفية اشتغال النظام الإسرائيلي إلى كثير من البيوت في العالم العربي، من المغرب إلى العربية السعودية، نادراً ما كانت قد رأت صورة واقعية لإسرائيل أو السياسة الإسرائيلية. غير أنّ النقّاد في العالم العربي راحوا يتّهمون الجزيرة بـ "تطبيع" إسرائيل في أعين جمهورها وبكونها عميلة صهيونية تخدم المصالح الإسرائيلية.

أمّا التغيّر في نبرة الجزيرة، بعد انهيار مفاوضات السلام في كامب ديفيد في تموز من العام 2000 وما أعقب ذلك من تصعيد في العنف الفلسطيني الإسرائيلي، فقد عكس التغيّر في المزاج العام. ولو تمسّكت الجزيرة بالنبرة التي كانت لها قبل ذلك، لسارع منافسوها إلى سدّ تلك الفجوة.

ولقد تواصل نقد الجزيرة في الولايات المتحدة كما كان لها نقّاد كُثُر بين الأنظمة العربية التي شعرت بأنّ ذلك النوع الذي تقدّمه الجزيرة من الإخبار والتغطية يشكّل تهديداً لها. فكثيراً ما خرقت الجزيرة المحرّمات بدعوتها شخصيات معارضة للنقاش مع مناصرين للأنظمة من دول عربية كثيرة، بما في ذلك المغرب ومصر والعربية السعودية. وهذا ما أثار هذه الأنظمة إلى درجة توتير العلاقات بين عدد من البلدان العربية وحكومة قطر، التي اعْتُبِرت مسؤولة عن برامج الجزيرة، فضلاً عن إغلاق مكاتب الجزيرة في عواصم عربية أخرى في كثير من الحالات. ومثل ردود الفعل هذه هي تَذْكِرَةٌ بأنّ هذه الدول، على الرغم من شعورها بتهديد الظاهرة الجديدة، لا تزال لديها طرائق مهمّة للتعامل معها. وهذه العلاقة بين عولمة الإعلام التي تقوّض سلطة الأنظمة والأدوات التي لا تزال الأنظمة تستخدمها لتخفيف آثار تلك العولمة لا بدّ أن تكون من الأمور الأساسية في مستقبل وسائل الإعلام في المنطقة.

وسائل الإعلام الجديدة ودور الدولة

لقد تمكّنت الأنظمة العربية، في الماضي، من وضع حدود لمشاعر شعوبها من خلال رسمها حدوداً لتعرّض هذه الشعوب إلى الصور المؤلمة. فخلال حرب الخليج في العام 1991، تعاونت الدول العربية التي انضمّت إلى التحالف الذي قادته الولايات المتحدة مع هذه الأخيرة في شنّ حملة إعلامية كانت تهدف خصوصاً إلى رسم حدود المدى الذي يمكن أن تبلغه رواية صدّام حسين والحدّ من تغطية القضايا التي يمكن أن تزيد الغضب العام. أمّا اليوم، فكثيراً ما يشاهد الجمهور صوراً حيّة كقتل المدنيين الفلسطينيين وجَرْحِهم، وصوراً للدبابات الإسرائيلية في مدن الضفة الغربية، ومقابلات مثيرة للمشاعر مع أهل أطفال الضحايا. ويشعر هذا الجمهور أنه مُهان بلا حول ولا قوة لكنه يشعر أيضاً بالغضب حيال عجز حكوماته الواضح. وفي بعض الحالات، ينتقد المتّصلون الأنظمة العربية، ويصفونها بأنها عميلة لأميركا أو الصهيونية، ويحرّضون الجمهور على محاصرة قوى الأمن في بلدانهم بغية إحراجها وإظهار عجزها عن مدّ يد العون للفلسطينيين. ولا شكّ أن مثل هذه الضروب من البثّ قد كانت أداة في تحريك المظاهرات الكبيرة التي خرجت خلال تلك الأشهر الأسوأ من الهجوم الإسرائيلي على المدن الفلسطينية في ربيع العام 2002.

PASSAGE TO DIPLOMACY IN THE Middle East 1991-1998
By Shibley Telhami
AFTER IRAQI INVASION OF KUWAIT, 1990...
WHAT IF WE SEND FORCES TO THE MIDDLE EAST?
DON'T THE BALLOON WILL EXPLODE!
ARAB PUBLIC OPINION
MIDDLE EAST EXPERTS
AFTER MULTILATERAL AIR CAMPAIGN, 1991...
WHAT DO YOU SAY NOW?
I WILL EXPLODE WITH THE NEXT BLOW!
ARAB PUBLIC OPINION
AFTER MULTILATERAL GROUND WAR, 1991...
WHAT DO YOU SAY NOW?
YOU GOT LUCKY, BUT IT WILL EXPLODE WITH THE NEXT BLOW FOR SURE!
ARAB PUBLIC OPINION
AFTER 7 YEARS OF SANCTIONS AND NEW IRAQI DEFIANCE...
WHAT DO YOU SAY NOW?
YOU WIN. I GUESS THE ARAB MASSES DON'T MATTER. DO WHAT YOU WISH.
ARAB PUBLIC OPINION
U.S.-BRITISH MILITARY CAMPAIGN, 1998...
BUT YOU SAID...
I CAN'T BEAR TO LOOK!

هذه الضروب من البثّ، خاصةً في أوقات المشاعر الجماهيرية الجيّاشة، تدفع الأنظمة في المنطقة إلى الشعور بأنها ليست آمنة، وحين توضع شرعيتها تحت طائلة الشكّ، فإنها غالباً ما تعمد إلى الفعل. ففي برنامج بثّته الجزيرة في آب من العام 2002، اتّهم بروفسور من العرب الأميركيين الأردن باتّخاذها موقفاً موالياً لإسرائيل حتى قبل أن توقّع معها معاهدة السلام في العام 1994. كما قال أيضاً إنّ الملك حسين، الذي مات بالسرطان في العام 1999، قد تعاون مع أجهزة المخابرات الأميركية. وردّت الحكومة الأردنية بإغلاق مكتب الجزيرة في عمّان، بحجّة "النيّة المبيّتة لدى الجزيرة للإساءة إلى الأردن ومواقفه القومية سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة"[20].

وقبل أيام من ذلك، تدهورت مرّة أخرى علاقات العربية السعودية وقطر بعد أن بثّت الجزيرة آراء معارضين سعوديين شنّوا هجوماً عنيفاً على العائلة المالكة والمسؤولين السعوديين، واتّهمت السعودية المحطة بأنّها تخدم المصالح الصهيونية وترمي إلى بذر الشقاق بين العرب. وربما تكون هذه الضغوط السياسية الشديدة القادمة من أنحاء مختلفة من العالم العربي فضلاً عن الولايات المتحدة قد تركت أثرها في بعض الأحيان، إلاّ أنّ الجزيرة حافظت

---

20 . كما قال وزير الإعلام الأردني، الأربعاء 2002/8/8، ردّاً على برنامج *الاتجاه المعاكس* الذي بثّته الجزيرة يوم الثلاثاء 2002/8/7، وظهر فيه أسعد بوخليل، الأستاذ في إحدى الجامعات الأميركية.

بوجهٍ عام على أسلوبها الصريح. والسؤال المطروح هو ما إذا كانت قوة الدول ستبلغ من الشدّة حدّ فرض قيود جديدة على وسائل الإعلام في المنطقة على الرغم من مطالبة السوق بالأخبار الصريحة.

وفي معمعة هذه الظاهرة الإعلامية الجديدة، لا تزال الدولة لاعباً مهمّاً. ففي أماكن مثل مصر، حيث لا يزال معظم الناس بعيدين عن التلفزة الفضائية، نجد أنّ السيطرة هي للمحطات التلفزيونية التي تملكها الحكومة. وحتى تلك المحطات التي أُقيمت على أنها مشروعات " خاصة "، لها صلاتها الحكومية. فتلفزيون MBC هو ملك أفراد من العائلة المالكة في العربية السعودية. والجزيرة مُقامَة نظرياً على غرار هيئة الإذاعة البريطانية BBC، كمحطة تتلقى العون المالي من الحكومة. فالفكرة الأصلية هي أنّ دخل هذه المحطة من الإعلانات سيكون كافياً لإعالتها، ما إنْ تُفْلِح في نيل حصّة مهمة من السوق في العالم العربي. وعندها تصبح خاصةً تماماً بعد خمسة أعوام على انطلاقتها. غير أنّ هذه الفكرة كانت تشكو من عيب أساسي: فالحكومات في المنطقة لها كلمتها المؤثّرة على الدخل الإعلاني. وحين غدت الجزيرة أشدّ نفوذاً وتالياً أشدّ جذباً كموقع إعلاني، فإنّ الأسلوب الذي زاد من شعبيتها هو ذاته الذي جعل منها نوعاً من التهديد للحكومات. ومن المعروف أنّ الشركات الكبيرة التي تخصّص ميزانيات ضخمة للإعلان عادةً ما تنجز أعمالها مع الحكومات أو بالتعاون مع الدولة. وحين تشعر شركة ضخمة

تعمل في العربية السعودية أو مصر بتوترٍ بين هاتين الحكومتين والجزيرة، فإنّ من غير المحتمل أن تنفّر حكومتيها الراعيتين، بما تقدّمه من دخل للمحطة القطرية. ولهذه الأسباب، فإنّ الجزيرة لم تكن قادرة على جني ثمار شعبيتها على النحو الذي يضمن استقلالها.

وبمقدور الحكومة القطرية أن تغلق الجزيرة بكلّ بساطة بين ليلة وضحاها. والسؤال هو ما الذي يمنعها؟ وكيف أمكن لقطر، هذا البلد الصغير الذي يجعله جيرانه الكبار يبدو أصغر أيضاً، أن تقاوم الضغط المتواصل من بلدان عربية أشدّ قوة؟ من الواضح أنّ القطريين قد استخدموا الجزيرة في تحويل المدّ الإعلامي الذي اندفع ضدّهم في أوائل تسعينيات القرن العشرين و أواسطها. فدولة قطر التي غالباً ما افتقرت علاقاتها مع جارتها الكبيرة العربية السعودية إلى الدفء، كثيراً ما كانت موضع نقد في وسائل الإعلام العربية التي تسيطر عليها السعودية. و حقيقة الأمر، أنّ العالم العربي في ثمانينيات القرن العشرين قد تميّز بصعود الاستثمارات السعودية في مجال القنوات الإعلامية النافذة، بما في ذلك صحف مهمّة تُوزَّع بكميات كبيرة في العالم العربي. ووسائل الإعلام هذه غالباً ما انتقدت القطريين، خاصة في أواسط تسعينيات القرن الماضي، حين باشرت قطر حواراً مع إسرائيل في فترات تدنّى فيها مستوى عملية السلام. وبدعم القطريين لمحطةٍ تلفزيونية تتميّز بالابتكار وقوة التأثير، فقد تدبّروا أمر السيطرة

على قناةٍ يخشاها السعوديون وسواهم كما تدبّروا أمر الحدّ من نفوذ وسائل الإعلام التي يدعمها السعوديون. وبهذا المعنى، فإنّ الجزيرة هي مصدر قوة للحكومة القطرية.

غير أنّ على المرء، في النهاية، أن يُعْمِل الفكر في مصدر ثقة القطريين بمقاومتهم مثل هذه الضغوط السياسية الهائلة التي تمارسها الدول العربية الأخرى. والجواب بسيط: استضافتها قواعد عسكرية أميركية. فالعلاقة الاستراتيجية التي بنتها قطر مع الولايات المتحدة، خاصةً في زمنٍ لم يتحمّل فيه السعوديون أمر السماح بإقامة قواعد أميركية في المملكة على الرغم من الحرب المحتملة مع العراق، وفّرت للقطريين نوعاً من الحماية التي تتيح لهم أن يصمدوا أمام النقد الوارد من أصدقاء آخرين للولايات المتحدة في المنطقة. والحقيقة، أنه على الرغم من انتقاد كثيرين في الولايات المتحدة لقناة الجزيرة بسبب ما يرونه تحيّزاً معادياً لأميركا، وفي بعض الأحيان بسبب ما يرون فيه تعاطفاً مع العراق، إلاّ أنّ حاكم قطر قرّر السماح بتوسيع القواعد الأميركية للتعويض عن القواعد في العربية السعودية.

وحين شنّت الولايات المتحدة هجماتها على أهداف عربية في العراق انطلاقاً من القواعد القطرية، واجهت الجزيرة معضلة. وتمثّلت ردّة فعلها في إلقاء الضوء على الدور الأميركي، وتحدّثت عن الولايات المتحدة على أنها "قوة الاحتلال"، في حين قلّلت من أهمية الدور القطريّ.

كلّ ذلك لنقول إنّ الحكومات لا تزال لاعباً أساسياً، حتى في عصر الثورة الإعلامية. إلاّ أنّ الظاهرة تفرض على الحكومات تحديات كبرى ولو من خلال تمكينها حكومات أخرى، بما فيها الحكومات الصغيرة المعادية، من الوصول إلى جمهور واسع. كما أنّ المحطات الإذاعية التي تبثّ من خارج الشرق الأوسط، خاصةً من أوروبا، وكذلك الاستخدام المتزايد للإنترنت قد قوّضت احتكار الحكومات للإعلام. فإذا ما تخلّت الجزيرة عن أسلوبها الصريح وكفّت عن الاستجابة لذائقة المستهلك، فإنّ الطلب القائم في السوق سوف تلبّيه محطة طموحة أخرى.

و لهذا السبب، فإنّ الحكومات العربية، التي لا تزال تتمتّع بقدرة كبيرة على احتواء المعارضة والخروج، هي اليوم أقلّ ثقة بكثير حيال ما يمكن أن تكون عليه عواقب الأزمات التي تلهب مشاعر الجمهور. فهذه الحكومات تسبح اليوم في مياه لم تعد حدودها واضحة ومرسومة.

العولمة وتمكين الجمهور

في العاشر من أيلول عام 2001، ألقيتُ كلمةً في واشنطن، دي. سي، أمام المجلس الوطني تناولتُ فيها العلاقات الأميركية العربية، وعبّرت عن خشيتي الشديدة من أن تعني تلك الرسالة المانحة للقوة التي تنطوي عليها العمليات الانتحارية في بيئةٍ من الإذلال واليأس المقيمين أنّ هذه الطريقة المرعبة يمكن استخدامها

في الحال خارج النطاق العربي الإسرائيلي من قِبَل إرهابيين متوحشين يستغلون تلك البيئة. ومن المؤكّد أنّه لم تكن لديّ آنئذ أية فكرة عن مدى القرب الذي كان يحلّق فيه مثل هذا التهديد.

وليس التأثير الذي يمارسه على وسائل الإعلام ذلك الدفق من المعلومات التي لا تعرف حدوداً سوى واحد من التغيّرات التي حدّت من ثقة الأنظمة بقدرتها المعتادة على مقاومة ضروب الاستياء لدى الجمهور. فكما تعلّمت الأنظمة من التهديدات السابقة أن تحسّن قدرتها على مواجهة التهديد التالي، كذلك تعلّم الأفراد المعارضون والجماعات المعارضة. ولقد تمثّل واحد من أوجه الثورة الإعلامية في أنّ النفاذ إلى التكنولوجيا والتنسيق بين الأفراد والجماعات المتباعدة جغرافياً أصبحا أسهل بكثير. وهذا ما عبّر عنه توماس فريدمان الصحفي في "النيويورك تايمز" بقوله:

> التوازن الثالث الذي ينبغي الانتباه إليه في نظام العولمة - وهو في الحقيقة أحدث توازناتها - هو التوازن بين الأفراد والدول الأمم. فالعولمة بتحطيمها كثيراً من الجدران التي كانت تحدّ من حركة البشر ومداهم، وبما مدّته في الوقت ذاته من شبكات تربط العالم معاً، تمنح الأفراد قدرةَ تأثيرٍ على كلٍّ من الأسواق والدول الأمم لم تعرفها أيّة حقبة أخرى من حقب التاريخ. هكذا لم يَعُدْ لدينا اليوم قوة عظمى وحسب... بل أفراد مُنِحوا قَدْراً عظيماً من القوة. وبعض هؤلاء الأفراد غاضبون تماماً، وبعضهم رائعون تماماً، إلاّ

أنهم جميعاً قادرون الآن على أن يصعدوا إلى المنصّة العالمية مباشرةً دون التوسّط التقليدي من قبل الحكومات، أو الشركات، أو أية مؤسسات عامّة أو خاصة أخرى[21].

فمع أنّ الأنظمة لم تفقد مركزيتها بأيّ حال من الأحوال، وعلى الرغم من أنّ معظمها يمكن أن يجد طرقاً جديدة للتعاطي مع التحديات التي فرضتها العولمة، فإنه ليس ثمة شكّ في أنّها تواجه الآن تحديات جديدة بذرت لديها الشكوك في فعالية أدوات السياسة القديمة. فقد باتت أقلّ ثقة بقدراتها وهي تقوّم طبيعة التهديدات التي تواجهها. وبعض هذه الأنظمة هي أشدّ هشاشة من بعضها الآخر. وفي الشرق الأوسط، تواجه الأنظمة عموماً معضلة تتمثّل في أنّ احتواء تحديات العولمة يفرض عليها الانفتاح في نظامها السياسي والاقتصادي؛ أمّا مقاومة الضغط العام المتزايد على المدى القصير فتفرض عليها الميل إلى استخدام إجراءات قمعية تغلق النظام مزيداً من الانغلاق. وفي الحالين، فإنّ المخاطر تبقى كبيرة.

ومن الواضح أيضاً أنّ الجماهير ترى في الفرص الجديدة مصادر جديدة للإلهام ليست مرتبطة بالحكومات والدول. والجمهور العربي المحبط كان، تاريخياً، قد علّق آماله بالتغيير على حكومةٍ خارجيةٍ أو فاعل خارجيٍّ ما. ففي العام 1990، عمد أولئك الذين

---

21 ـ توماس.ل.فريدمان، *سيارة اللكزس وشجرة الزيتون* (نيويورك: Farrar, Straus, and Giroux, 1999)، ص 12. انظر الطبعة العربية من مكتبة العبيكان.

أحبطتهم مرّةً أخرى أفعال إسرائيل وإحساسهم بالضعف بعد نهاية الحرب الباردة إلى تعليق آمالهم على تطلّعات زعماء أقوياء مثل صدام حسين. فعلى الرغم من أنّ كثيرين في المنطقة ينفرون منه بسبب وحشيته وحربه مع إيران، إلاّ أنّ التطلّع إلى دولة عربية قوية يمكنها أن تقف في وجه القوى الأجنبية كان تطلّعاً فيه إغراء وفتنة. وحين خسر صدام حرب الخليج، تلاشت آمال أولئك الذين راهنوا عليه. وفي الستينيات من القرن العشرين، عمد أولئك الذين عارضوا "الإمبريالية الغربية" أو سعوا إلى "تحرير فلسطين"، أو حتى إلى تغيير حكوماتهم، إلى تعليق آمالهم على زعماء محليين مثل الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وحين أخفق في تحقيق نصر عسكري في حرب العام 1967، بل واحتلّت إسرائيل قسماً من أرضه، خيّم على المنطقة كلها إحساس ثقيل بالاستقالة وفقدان الأمل. وقد استثمرت الجماعات الفدائية الفلسطينية هذا الإحساس بعد فترة قصيرة في محاولةٍ لاستجرار الدعم من خارج الدول، ذلك أنّ معظم أبناء المنطقة كانوا قد فقدوا الأمل بإمكانية أن تقدّم الحكومات مثل هذا الدعم. وبغية إثارة الأمل، فقد حوّلت هذه الجماعات نصراً تكتيكياً إلى مزية استراتيجية بلغت حدّاً أسطورياً.

تمثّل هذا النصر التكتيكي بمعركة الكرامة في الأردن في آذار من العام 1968. ففي أعقاب الهزيمة العربية عام 1967، والتي أسفرت عن سيطرة إسرائيل على بقية فلسطين وعن موجة

جديدة من اللاجئين، غدت معركة الكرامة في الحال أسطورة الحركة الفلسطينية. وعلى الرغم من إمكانية نقاش الكثير من التفاصيل، فقد اشتملت المعركة على 1500 جندي إسرائيلي شنّوا هجوماً على قواعد الفدائيين الفلسطينيين في بلدة الكرامة، حيث كان يتمركز حوالي 300 من المقاتلين الفلسطينيين. وقد واجه الفلسطينيون القوات الإسرائيلية في معركة دامية أسفرت عن قتل ثمانية وعشرين إسرائيلياً وجرح تسعين.غير أنَّ الأخبار سرعان ما انتشرت عن البطولات الفلسطينية مع زيادة كبيرة في الخسائر الإسرائيلية، ومقارنةٍ بين نجاح منظمة التحرير الفلسطينية والفشل الجماعي الذي مُنِيَتْ به الدول العربية في حرب العام 1967. وهكذا غدت الكرامة استعارةً لاعتماد الفلسطينيين على ذاتهم ومصدراً للإلهام في المنطقة. وخلال أربع وعشرين ساعة تقدّم 5000 من المتطوعين للالتحاق بقوات فتح.

وعلى الرغم من ارتباط هذا الشكل الجديد من الإلهام بفاعلين من خارج الدولة، إلا أنَّ الجماعات ذاتها كانت مصدر الإلهام؛ وقد تركّز الأمل في المنطقة على دعم هذه الجماعات ، وليس على محاكاة فعلها. واليوم، قلّة هي التي تعتقد أنَّ أنظمة المنطقة وزعمائها يمكن أن تقدّم هذا الدعم. فمع تناقل وسائل الإعلام صور الضحايا الفلسطينية المتزايدة ومع بقاء توقّعاتهم الاقتصادية والسياسية تلك التوقّعات المحدودة، فإنَّ احتقار البشر للحكومات قد تنامى، وإلهامهم الجديد على طريق التغيير العنيف

هو شكل من قوة الأفراد والجماعات من خارج الدولة، وأبطالهم الجدد هم المقاتلون اللبنانيون وفلسطينيو الانتفاضة. وعلى الرغم من رعب العمليات الانتحارية، إلاّ أنها تمنح شعوراً بالقوة للكثيرين بوصفها طريقة تتغلّب على مصاعب كثيرة وتدفع إلى إعادة تعريف توزّع القوة.

بل الأهمّ من ذلك، أنَّ هذه الطرائق تمكن محاكاتها بسهولة بسبب محدودية التنظيم والموارد اللازمة للقيام بها. فنظراً للسهولة النسبية في الحصول على الأسلحة والمعلومات المتعلّقة باستخدامها، ونظراً للتحسن الكبير في إمكانيات التنسيق عبر الفضاء والحدود الجغرافية، بات هذا التهديد واقعياً بالفعل. وليس من الصعب أن نتخيّل أولئك الأفراد وتلك الجماعات الطموحة القاسية وهي تزداد قدرةً على تجنيد الأعضاء من بين من دبّ فيهم اليأس والقنوط لكي تتحدى بهم الدول.

ففي الطور التالي، ربما تستهدف ظاهرة العمليات الانتحارية مؤسسات الدولة العربية فضلاً عن أعداد متزايدة من الأهداف الأجنبية. ومن المحتمل أن يزداد فتك مثل هذه الهجمات مع استخدام الدول مزيداً من الموارد للحيلولة دونها. والأرجح أن تكسب معظم الدول في النهاية، إذْ ثبت أنّها أشد مرونة إزاء التغيير. إلا أنَّ أنظمةً قليلة هي التي ترغب في ركوب مثل هذه المخاطرة. وإذا ما أفلحت في التغلّب على هذا التحدي المتعاظم، فسوف يكون ذلك من خلال الإجراءات القمعية، خاصةً على المدى القصير.

وعلى الرغم من التحديات الداخلية المتفاقمة التي تواجه استقرار الأنظمة العربية، فإنَّ هذه الأخيرة لا تزال تمسك بقوة كبيرة في الداخل قياساً بالقوة التي تمسك بها على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من رغبة شعوبها في أن تتخذ موقفاً أشدّ تحدياً تجاه الولايات المتحدة، أو موقفاً أشد مواجهةً تجاه إسرائيل، إلا أنها ما تزال تحوز قدرة على مقاومة شعوبها أكبر من قدرتها على استيعاب رغبات هذه الشعوب. فهي، على الصعيد العسكري، لم تعد تملك تلك الخيارات المهمة بالعلاقة مع إسرائيل. ولقد تمثّلت إحدى النتائج التي أسفرت عنها اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في أنَّه لم يعد للدول العربية تلك القدرة العسكرية الجدّية على خوض حرب تقليدية مع إسرائيل. وعلاوة على ذلك، فإنَّ كثيراً من هذه الدول لها مصلحة كبيرة في المحافظة على علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة. فمصر، على سبيل المثال، تتلقى بليونين من الدولارات في كلّ عام على شكل معونة من الولايات المتحدة، ولا يسبقها في ذلك سوى إسرائيل التي تتلقى ثلاثة بلايين. كما أن مصدر إمداد جيشها هو جيش الولايات المتحدة، حيث تربط بين الجيشين علاقة وثيقة إلى أبعد الحدود. أمّا الأردن، تلك الدولة الهشّة بقدراتها العسكرية الضعيفة، فتحتاج إلى دعم واشنطن المتواصل.

بيد أنَّ الضغط المتنامي ترك بعض الأثر على السياسات الخارجية لهذه الدول، وأدّى بمصر إلى الحدّ من صلاتها مع

إسرائيل ودفع بالأردن إلى التفكير بالفعل ذاته إزاء الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية في ربيع العام 2000. فمع كلّ تصعيد جديد في الصراع، يدفع الضغط الشعبي باتجاه ردود فعل جديدة. وهذا التوتر المتزايد بين السياسات الداخلية والسياسات الخارجية يضطر الحكومات إلى إعادةِ تقويمٍ مستمرة لخياراتها.

إنَّ حرباً تبادر إليها الدول العربية هي أمر بعيد الاحتمال، ذلك أنَّ ما يمكن أن تخسره الأنظمة العربية من جرّاء ذلك يفوق ما يمكن أن تكسبه. غير أنَّ هنالك غياباً للتوازن في سياسات المنطقة مع مطلع القرن الواحد والعشرين يمكن أن يفضي إلى عواقب غير متوقّعة، حتى لو لم تكن تلك العواقب حرباً تقليدية بين العرب وإسرائيل: فمن جهة أولى، يحتاج كثير من الأنظمة العربية إلى علاقات قوية مع الولايات المتحدة ولا ترغب هذه الدول في مواجهة مع إسرائيل؛ ومن جهة أخرى، يفاقم هذا الوضع غضب جمهور عربي يزداد قلقاً و اضطراباً. ومن غير الممكن لتقويم النتائج التي يمكن أن تترتّب على هذا الوضع أن يقتصر على حسابات محضة تتعلّق بتوزّع القوة العسكرية بل ينبغي أن يطول درجة التحريض لدى الشعوب والحكومات. ففي العام 1973، أخفق المجتمع الدولي برمّته، بما فيه إسرائيل والولايات المتحدة، في توقّع الحرب التي شنّتها سوريا ومصر لاستعادة أراضيهما المحتلة، وذلك لسبب بسيط هو أنه بدا من غير العقلاني البتّة أن نتوقّع من دولتين شنّ حربٍ تعلمان أنَّ فرصتهما في كسبها هي

فرصة ضعيفة. ولقد أوضح وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كسينجر أنّه كان عليه أن يعدّل نظرته إلى سياسات الشرق الأوسط بعد تلك الحرب. وكتب بقول:" إنَّ تعريفنا للعقلانية لم يأخذ على محمل الجدّ فكرة شنّ حرب لا يمكن كسبها بغية استعادة المرء احترامه لذاته[22]".

ومع مطلع القرن الواحد والعشرين، ثمّة إحساس بالإذلال وعدم احترام الذات ورغبة يائسة في استعادة الكرامة يعمّان الشرق الأوسط. أمّا عواقب مثل ذلك فلا يمكن التنبؤ بها، خاصةً في مياه عصر العولمة التي لا تعرف حدوداً مرسومة. ويتعلّق بعض هذا اليأس بالأنظمة السياسية والاقتصادية التي لم تخدم شعوبها كما ينبغي. فالشعوب العربية هي شعوب فتيّة إلى حدٍّ بعيد قياساً بالمعدّل العالمي. ومعدّلات البطالة العربية تجاوزت 20٪ في العام 2000 في دول عديدة، وكان أعلاها في المناطق الفلسطينية المنهكة، حيث بلغت 40٪ في ذلك العام ولا تزال في ازدياد. ولقد عبّر تقرير عن التنمية البشرية في الدول العربية أصدره برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن انتقادات حادة للأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة. فعلى الرغم من التقدم الذي حققته المنطقة في مجالات عديدة منذ العام 1970، بما في ذلك الارتفاع الملحوظ في معدّل الحياة المتوقّع ومضاعفة معدّل التعلّيم (مضاعفته أربع مرات

---

22 ـ هنري كيسنجر، *سنوات الانقلاب* (بوسطن: Little, Brown, 1982)، ص 465.

بالنسبة للنساء)، فإنَّ أكثر من نصف النساء العربيات لا يزلن أميّات. والأنكى من ذلك، هو ما ختم به التقرير من أنَّ المنطقة (من بين سبع مناطق عالمية: أميركا الشمالية، أوقيانوسيا، أوروبا، أميركا اللاتينية والكاريبي، جنوب وشرق آسيا، أفريقيا تحت الصحراء، والبلدان العربية) تتميّز بأدنى "درجات الحرية"، حيث اشتمل ذلك على مجال واسع من الحقوق السياسية والمدنية والحريات المعيشة في الواقع لا في الوثائق والسياسات المعلنة. أمّا الناتج المحلي الإجمالي للدول الاثنتين والعشرين الأعضاء في الجامعة العربية مجتمعة فلم يتعدَّ 531.2 بليون من الدولارات في العام 1999؛ أي أقلّ من الناتج المحلي لبلد أوروبي واحد مثل إسبانيا (595.5 بليون)

مصادر غضب الجمهور السياسية والاقتصادية هذه هي مصادر واقعية، وهي تتفاقم من جرّاء الصراع العربي الإسرائيلي الذي يبقي المصدر الأساسي لسيكولوجيا الإذلال الجمعيّة في العالم العربي. أما تفسير أسباب ذلك فهو ما يرمي إليه الفصل التالي.